مقاومة الجولان في مرحلة التأسيس رغم حصار الاحتلال ومستقبلها مرتبط بالإمكانات والبيئة الحاضنة

فتح الجبهة السورية خط أحمر «إسرائيلي» وحزب الله ينتظر الفرصة

محمد حميّة

عند الحديث عن الأرض العربية المحتلة يحظى الجولان المحتل بخصوصية تاريخية، إذ لطالما وجهت الاتهامات لسورية والرئيس الراحل حافظ الأسد بالتخلي عن أرض سورية وهي هضبة الجولان، إلا أنّ من المتعارف عليه أنّ خسارة الجولان تمّت في زمن الحروب التي خاضها العرب، لا سيما سورية ومصر، مع «إسرائيل» (1967) ولم يُقدِّم هبة أو هدية عبر اتفاق بين سورية و«إسرائيل». ومنذ ذلك الحين ظلّ الموقف السوري ثابتاً بالمطالبة بإعادة الجولان إلى ربوع سورية، لكنّ الرئيس المصري الراحل أنور السادات أخلّ في حرب 1973 بالاتفاق مع الرئيس حافظ الأسد في موضوع تحرير الجولان بعد أن وصل الجيش السوري إلى طبريا واتفق السادات مع الولايات المتحدة على أسس العلاقة مع «إسرائيل» وتخلى عن الأسد في منتصف الطريق وكانت بعدها اتفاقية «كامب دايفيد» عام 1978.

أدركت القيادة السورية منذ ذلك الحين، أنه لا يمكن استعادة الجولان إلا بعملية عسكرية جدية. وهذه العملية تحتاج إلى توازن استراتيجي وتمويل وأسلحة ولوجستيات، لأنّ «إسرائيل» ستعتبرها إعلان حرب، ومنذ العام 1980 حتى الآن لم يكن لسورية سند تتكئ عليه في أي حرب شاملة، لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لذلك لم تتحرك الجبهة منذ ذلك الوقت. أما الآن وبعد «الحرب العالمية» على سورية والتدخل «الإسرائيلي» المباشر داخل أراضيها، بدأت ملامح إنشاء تشكيل عسكري مقاوم في الجولان تظهر، ليس على مستوى جيوش بل على مستوى حرب عصابات ومقاومة.

فما هو المدى الذي وصلت إليه المقاومة في الجولان وهل كان اغتيال الشهيد سمير القنطار قراراً «إسرائيلي» بتصفية نواة هذه المقاومة وما هو مستقبلها في ظلّ الوضع الإقليمي الحالي؟ ما هي خيارات البيئة المكونة للجولان والقرى المحيطة؟ وما هي الأهمية الاستراتيجية للجولان بالنسبة إلى «إسرائيل» وهل ستذهب الأخيرة إلى حرب واسعة إذا ردّت المقاومة على اغتيال القنطار؟

لا شك في أنّ تشكيل نواة مقاومة في الجولان المحتل قد انطلق، بحسب ما تفيد المعلومات وما يؤكده الخبراء وما يتداوله الإعلام «الإسرائيلي» الذي يرى فيه مصدر رعب وخطر جديدين على «إسرائيل»، وبالتالي دخلنا مرحلة تركيز القوى وجمع الأهداف، أي بمعنى آخر مرحلة أولية تحضيرية للقيام بعمليات من داخل الجولان، رغم الصعوبة الكبيرة لأسباب ميدانية، لا سيما أنّ القرى الخمس في الجولان مطوقة من كلّ الجهات بالألغام والأسلاك الشائكة أهالي هذه القرى من التواصل مع المزارع المحيطة. وهناك أبراج مراقبة للعدو منتشرة في كلّ التلال والأودية، أما المنطقة الحدودية المحاذية للأراضي المحرَّرة من الجولان، فقد وضع الاحتلال فيها مؤخراً جدار أسلاك كهربائية وزرع حقول ألغام».

وإذ يشير أبو صالح إلى صعوبة في التواصل بين قرى الجولان مع سورية ولبنان، إلا أنه يؤكد أنه رغم ذلك «هناك خلايا سرية يتم إنشاؤها وتقدم المعلومات للجيش السوري وشاركت في بعض العمليات الأخيرة ضدّ الاحتلال».

مستقبل المقاومة والشروط المطلوبة

أما عن مستقبل المقاومة في الجولان، فيشدِّد أبو صالح على «أنّ ذلك يعتمد على شرطين: الأول توفّر البيئة والمناخ في سورية والمنطقة والإمكانات التي يمكن استغلالها في المقاومة العسكرية وهذا يعتمد، بدوره، على مصادر دول إقليمية. والثاني: مدى استعداد أهالي الجولان والقرى المحيطة وتجاوبهم مع المقاومة».

ويؤكد أبو صالح «أنّ نسبة استعداد شباب الجولان للمقاومة وتحرير الجولان عالية جداً، ويضيف: «يظهر ذلك من خلال انتفاضة الجولان عام 1982 ومن خلال المعتقلين من أبناء قرى الجولان في سجون الاحتلال الذين بلغت نسبتهم واحداً من ثلاثة وهذه نسبة كبيرة جداً وتدلّ على النسبة العالية لانخراط الشباب بالمقاومة وروح المقاومة الموجودة لديهم وبالتالي وجود البيئة الحاضنة».

زيتوني: مقاومة الجولان في مرحلة البداية

ويقول العميد وليد زيتوني في حديث لـ«البناء» أنّ الجولان المحتل، من الناحية العسكرية والعملية، «منطقة قليلة القرى والسكان وأي مقاومة ستحتاج إلى وقت طويل لتتشكل، وبالتالي فإنّ العمليات التي من الممكن شنها ضدّ الاحتلال الإسرائيلي من الجولان ستكون عمليات شبه برية عميقة أو عمليات تتطلب تقنيات وإمكانات مختلفة عن العمليات المتعارف عليها التي تشنها العصابات».

ويضيف زيتوني: «إنّ المقاومة في الجولان هي في مرحلة بداية تشكيل نواتها وتركيز القوى وجمع الأهداف، أي بمعنى آخر مرحلة أولية تحضيرية والإمكانية متوافرة في مرحلة لاحقة للقيام بعمليات من داخل الجولان، لكنّ عدد القرى قليل في الجولان وكذلك السكان، ومنطقة التماس بين الجيشين السوري والإسرائيلي مكان تواجد الإندوف استخدمتها إسرائيل لمصلحة العصابات المسلحة ضدّ قوى المقاومة».

أما عن احتمال إشعال جبهة الجولان في ظلّ التواجد الروسي في سورية، فرأى زيتوني «أنّ «روسيا ستغضّ النظر عن عمليات المقاومة في الجولان وتعتبرها جزءاً من الصراع بين سورية والعرب وإسرائيل ولن تتدخل».

العقيدة السياسية الموحَّدة

وتؤكد مصادر مطلعة في المنطقة المحيطة بالجولان لـ«البناء» أنّ «الجماعات المسلحة المنتشرة في الجولان هي أشبه بجيش العميل أنطوان لحد في جنوب لبنان وهي تتوافق مع إسرائيل في الهدف الاستراتيجي، رغم اختلافهما في العقيدة الدينية، إلا أنهما متفقتان في العقيدة السياسية على ضرورة مواجهة المقاومة، كما أنّ إسرائيل تعتبر أنّ الجماعات المسلحة خط دفاع عنها وتحول دون تشكيل مقاومة في الجولان ويظهر ذلك من خلال إمداد إسرائيل هذه الجماعات بخط لوجستي ومن خلال دعمها بالطائرات وتأمين العلاج لجرحاها».

وتلفت المصادر إلى أنّ «هذه المجموعات المسلحة، دخلت من الأردن إلى الجولان من المنطقة التي كانت تتواجد فيها شرطة مدنية تابعة للدولة السورية وذلك في محاولة للربط ما بين جبل حرمون ومزارع شبعا من الجانبين اللبناني والسوري وقامت تلك المجموعات بطرد قوات الفصل الدولية أندوف وتقدمت باتجاه القنيطرة وسيطرت على منطقة تلّ الحارة التي تعتبر خط الدفاع الثالث عن دمشق».

وتضيف: «الجيش السوري موجود حالياً في منطقة خان أرنبين ومدينة البعث ومحافظة القنيطرة، لكنّ جباتا الخشب وكفرحور خارج سلطة الدولة السورية، أما حضر فهي تعتبر جيباً من ضمن المنطقة في الجولان ولم يستطع المسلحون السيطرة عليها».

أما هدف تلك المجموعات، بحسب المصادر، فهو «تطويق المقاومة والجيش السوري بحزام بشري يشكل درع حماية لإسرائيل على الحدود السورية، لكنّ المحاولة فشلت بسبب صمود المقاومين والجيش السوري في منطقتي قرنة وحضر».

وتشدّد المصادر على أنّ «مناطق الموحِّدين الدروز هي بيئة حاضنة ومؤيدة لأي مقاومة تنطلق في الجولان ضدّ إسرائيل، وتحدث المسؤولون الإسرائيليون مراراً عن أنّ المناطق التي تنطلق منها القذائف على مواقع الاحتلال في الجولان هي خاضعة للجيش السوري وأنّ مناطق سيطرة المسلحين آمنة ولا تنطلق منها أي عمليات أو قذائف ضدّ إسرائيل، ولذلك وقع اتفاق بين المسلحين والاحتلال يقضي بأن يضمن المسلحون أمن المناطق التي يسيطرون عليها مقابل خط إمداد إسرائيلي لوجستي ـ عسكري لهم تحت عنوان المساعدات الإنسانية».

احتمالات الردّ

وعن احتمالات ردّ المقاومة وتعامل «إسرائيل» مع الردّ، يوضح حجازي أنّ «إسرائيل تتحرك وفق ما تسميه الخطوط الحمر على الحدود مع سورية، أي منع تشكيل جبهة على حدود الجولان، لذلك فإنّ الردّ الإسرائيلي مقيد بأمرين، الأول عدم الاستعداد لقبول فتح جبهة جدية ضدّه ويضطر لاحقاً للقبول بها كأمر واقع، الأمر الثاني، أنه يعمل لأن يكون حجم الردّ مضبوطاً ضمن سقف عدم الذهاب إلى حرب شاملة والغرق أكثر في الأزمة السورية». ويضيف: «لذلك تخشى إسرائيل أن تصبح الجبهة السورية فاعلة بشكل تدريجي في الجولان ويضطر أن يتعامل معها ضمن قواعد اشتباك معينة وهذا أسوأ ما يتصوره الإسرائيلي».

ويعرب حجازي عن اعتقاده بأنّ «إسرائيل غير قادرة على الذهاب إلى حرب واسعة لأنّ محور المقاومة أثبت، رغم أزمته داخل سورية، أنه قادر على خوض المواجهة مع الاحتلال في أي ظرف، وفي هذا الإطار يأتي كلام السيد نصرالله بأننا سنردّ ومهما يكن الثمن لن نسمح للاحتلال بفرض قواعد اشتباك جديدة».

ويوضح حجازي أنّ «الاحتلال حاول تجيير قواعد الاشتباك على الحدود مع سورية لصالحه عدة مرات من خلال عدوانه في القنيطرة العام الماضي وضرب أهداف في سورية، لكن لم تسمح له المقاومة بذلك من خلال ردّها في عملية مزارع شبعا».

ورجح أن يكون ردّ المقاومة على اغتيال القنطار «ردّاً مناسباً ومدروساً ضمن قواعد الاشتباك القائمة، وبالتالي سيعمل الاحتلال على استيعابها كي لا يذهب إلى الحرب المفتوحة لا سيما أنه غير مستعد لها».

وتوقعت مصادر عسكرية لـ«البناء» أن يكون ردّ حزب الله على اغتيال القنطار «مفتوحاً على الاحتمالات كافة، من مزارع شبعا أو من الجولان أو من الداخل الفلسطيني أو من الخارج. الأمور متروكة للمكان والزمان المحدَّدين، ورجحت انتظار المقاومين فرصة لقنصها تكون على مستوى اغتيال القنطار، كاستهداف أحد القادة الأمنيين أو العسكريين الكبار في إسرائيل الذين يتردَّدون إلى الجولان».

جبل العرب وحسم الخيارات

ويرى الأمين العام للحزب الديمقراطي اللبناني وليد بركات في حديث لـ«البناء» أنّ خيار أهالي جبل العرب في سورية «واضح وصريح، أولاً وقوفهم إلى جانب الدولة السورية ضدّ التكفيريين والإرهابيين في جبل العرب، وقد عبروا عن ذلك من خلال الوثيقة التاريخية التي وقعها مشايخ جبل العرب، في حضور الوزير طلال أرسلان وشيخ عقل الطائفة الدرزية وحدّدوا الخيارات الأساسية لجبل العرب لجهة محاربة الإرهاب ورفضهم التكفيريين والعمل بشكل جدي لتحرير الجولان واعتبار المنطقة جزءاً لا يتجزأ من الصراع مع إسرائيل وهم يدركون أنّ إسرائيل حاولت بشتى الوسائل دعم التيارات الإرهابية وأدخلت أعداداً كبيرة من المسلحين من النصرة إلى المستشفيات للمعالجة، فضلاً عن المعلومات التي أفادت بأنّ إسرائيل تدرب أعداداً من المسلحين داخل الأراضي المحتلة، إضافة إلى قصف جيش الاحتلال مواقع الجيش السوري في جبل العرب وفي حضر والقرى المحيطة للتغطية لدخول المسلحين».

ويتابع: «أهالي الجولان قبل استشهاد القنطار وبعده، لا بل منذ نشوء كيان الاحتلال، حسموا خياراتهم الاستراتيجية الثابتة ضدّ إسرائيل ومقاومة لتحرير الجولان ومع الدولة السورية، فلم تستطع إسرائيل على مدى السنوات ترويضهم ودمجهم في الكيان الصهيوني، وقد أقاموا حركات اعتراضية لا سيما في مجدل شمس ورفضوا التجنيد الإجباري في صفوف الاحتلال ورفضوا الهوية الإسرائيلية ورفعوا العلم السوري في منازلهم ونفذوا مظاهرات ونشاطات ضدّ الكيان الصهيوني».

..ويرفض الإملاءات الخارجية

وفي إشارة إلى تصريحات النائب وليد جنبلاط عن دروز سورية وموقفه من الجماعات الإرهابية، يشدّد بركات على «أنّ أهل جبل العرب حدّدوا خياراتهم فيما يتعلق بمسألة الجماعات الإرهابية وقالوا إننا نقف إلى جانب الدولة والنظام في سورية وضدّ التيارات الإرهابية والتكفيرية وضدّ إسرائيل وعبرت مشيخة العقل والفعاليات الشعبية والسياسية في جبل العرب عن رفضهم لأي إملاءات خارجية فيما يتعلق بموقفهم الرافض للتعاطي مع التكفيريين واعتبارها تيارات معادية لذلك تمّ استهداف أبناء السويداء وإدلب».

ويضيف: «تسعى إسرائيل إلى تشكيل جيش لحد سوري في الجولان والسويداء بالتعاون مع الإرهابيين ومخابرات عربية، إنما أهل المنطقة رفضوا وقاوموا ذلك وسقط لهم شهداء من السويداء والقرى المجاورة وحوصرت حضر حتى سقط المشروع».

زيتوني

حجازي

بركات

جبل العرب: خيارات محسومة بتحرير الجولان والعداء للإرهاب ورفض الاحتلال

الاحتلال الإسرائيلي والشهيد سمير القنطار كان يعمل في منطقة حرمون وقرنة وحضر لتأسيس نواة هذه المقاومة، أما المنطقة التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة فهي بيئة حاضنة لتلك الجماعات وليس للمقاومة».

نصرالله ومقاومة الجولان

في الاحتفال التكريمي بذكرى أسبوع القنطار، شدّد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله على أنّ الردّ على اغتيال المقاوم سمير القنطار «قادم لا محالة».

وقال نصرالله: «انتظروا عند الحدود مع فلسطين المحتلة من الناقورة إلى آخر موقع إسرائيلي في الجولان المحتل وعلى الصهاينة أن يقلقوا عند الحدود وفي الداخل والخارج».

وأضاف: «نحن لا نستطيع ولا يمكن أن نتسامح مع سفك دماء مجاهدينا وإخواننا في أي مكان في هذا العالم»، مؤكداً على أنّ «قرارنا حاسم وقاطع منذ الأيام الاولى والمسألة أصبحت في يد المؤتمنين الحقيقيين على دماء الشهداء ومن نصون بهم الأرض والعرض والباقي يأتي»، لافتاً إلى أنّ «هذه المعركة مفتوحة أساساً مع العدو ولم تغلق في يوم من الأيام ولن تغلق».

وأوضح أنّ «ما كان يجري من مقاومة في الجولان هو إرادة سورية منذ اليوم الأول»، لافتاً إلى أنّ «سمير والإخوة الذين استشهدوا في القنيطرة كان لهم دور المساعدة ونقل التجربة لمقاومة الجولان التي تعلق عليها الآمال ويخشاها العدو». وأشار إلى أنّ «مستوى التهديد الإسرائيلي عال جداً عندما يتصل الأمر بالمقاومة في الجولان». وأضاف: «الإسرائيلي تعاطى بحساسية مفرطة جداً مع مشروع تأسيس مقاومة شعبية في الجولان منذ اللحظات الأولى التي أشار فيها الرئيس الأسد إلى هذه الفكرة».

ولفت السيد نصر الله إلى أنّ «الإسرائيلي كان يريد أن يئد المقاومة السورية ومشروع المقاومة الجديد في مهديهما لأنه يعرف ماذا يمثل مشروع مقاومة سورية في مجمل الصراع معه»، مؤكداً «أهمية مشروع المقاومة في الجولان»، ومشدّداً على أنه «يمكن أن يطرح قضيتها في المعادلة السياسية والوجدانية على مستوى المنطقة ككل».

الجولان في الحسابات الاستراتيجية «الإسرائيلية»

ويؤكد محرِّر الشؤون العبرية في قناة «المنار» حسن حجازي لـ«البناء» أنّ «إسرائيل تحدثت منذ عام ونصف بأنّ القرار قد اتخذ من قبل سورية وحزب الله لتشكيل عمل مقاوم في الجولان وتعيين قيادة له على امتداد المناطق الخاضعة للجيش السوري، وبعد قيام بعض خلايا المقاومة بعمليات في الجولان، طرح الكيان الصهيوني أسماء بعض المقاومين ووضعهم على لائحة الاغتيال على رأسهم سمير القنطار الذي عمل على تشكيل هذه الخلايا، بعد أن وجد النسيج الاجتماعي المكون للمناطق المحيطة بالجولان فيه شخصية مقبولة لإقناع السكان بالعمل المقاوم والمشاركة في تحرير الجولان».

ويضيف: «من الجهة السياسية، تنظر إسرائيل إلى الجولان كتعويض عن خروجها من سيناء في مصر ضمن اتفاقية كامب دايفيد عام 1978، أما على مستوى الموقع، يدخل الجولان في نطاق الأمن القومي لإسرائيل وهو كمساحة جغرافية ذات تضاريس جبلية مشرفة على العمق السوري ـ جبل حرمون، أو ما يسميه الاحتلال جبل الشيخ الذي يطل على العاصمة السورية دمشق».

وعلى الصعيد الاستراتيجي، تابع حجازي: «إسرائيل تنظر إلى الجولان على أنه ذو أهمية استراتيجية فائقة لأنها تشرف من خلاله على الجبهة المقابلة مع سورية التي تعتبرها بحكم الساقطة عسكرياً، وبالتالي تكون قادرة على صدّ أي عمل عسكري بري يشنه الجيش السوري بسهولة».

ويتابع: «على المستوى الاستخباري، وبما أنّ الجولان يشرف على الجبهة السورية، فإنّ إسرائيل تستطيع عبره رصد حركة الاتصالات عن بعد عدة كيلومترات في داخل الأراضي السورية، وعلى قمة الجبل يوجد موقع الرادار أهم موقع في الشرق الأوسط وتتواجد ما تسمى بوحدة التنصت 8200 إحدى أهم وحدات الاستخبارات العسكرية مهمّتها رصد الاتصالات السلكية وغيرها، إضافة إلى أنّ لدى جيش الاحتلال وسائل رصد الحركة النارية للجيش السوري الصاروخية والمدفعية والجوية داخل سورية».

ويشير حجازي إلى أنّ «الجماعات المسلحة سعت وتسعى إلى إنشاء حزام أمني للاحتلال لتأمين حدوده، لا سيما في ما يتعلق بتشكيل جبهة عسكرية من قبل الدولة السورية وحلفائها تكون منطلقاً لشنّ عمليات ضدّ إسرائيل، وتحدث المسؤولون الإسرائيليون مراراً عن أنّ المناطق التي تنطلق منها القذائف على مواقع الاحتلال في الجولان هي خاضعة للجيش السوري وأنّ مناطق سيطرة المسلحين آمنة ولا تنطلق منها أي عمليات أو قذائف ضدّ إسرائيل، ولذلك وقع اتفاق بين المسلحين والاحتلال يقضي بأن يضمن المسلحون أمن المناطق التي يسيطرون عليها مقابل خط إمداد إسرائيلي لوجستي ـ عسكري لهم تحت عنوان المساعدات الإنسانية».

الجولان الموقع والمساحة والحدود

الجولان هي هضبة تقع في بلاد الشام بين نهر اليرموك من الجنوب وجبل الشيخ من الشمال، تابعة إدارياً لمحافظة القنيطرة وتقع الهضبة بكاملها ضمن حدود سورية، ولكن في حرب 1967 احتل الجيش «الإسرائيلي» ثلثي مساحتها.

من الغرب تطل هضبة الجولان على بحيرة طبريا ومرج الحولة في الجليل، أما شرقاً فيشكل وادي الرقاد القادم من الشمال بالقرب من طرنجة، باتجاه الجنوب حتى مصبه في نهر اليرموك حدّاً عرف بأنه يفصل بين الجولان وبين سهول حوران وريف دمشق. من جهة الشمال، يشكل مجرى وادي سعار (عند سفوح جبل الشيخ) الحدود الشمالية للجولان، حيث تمتد بين بانياس (منابع نهر الأردن) حتى أعالي وادي الرقاد جهة الشرق. الحدود الجنوبية يشكلها المجرى المتعرج لنهر اليرموك والفاصل بين هضبة الجولان وهضبة عجلون في الأردن.

تبعد هضبة الجولان 50 كلم إلى الغرب من مدينة دمشق. وتقدر المساحة الإجمالية لها بـ 1860 كم2، وتمتد على مسافة 74 كم من الشمال إلى الجنوب من دون أن يتجاوز أقصى عرض لها 27 كلم.

في 14 كانون الأول 1981 قرر الكنيست «الإسرائيلي» فيما يسمى بـ«قانون الجولان»: «فرض القانون والقضاء والإدارة «الإسرائيلية» على هضبة الجولان». لم يعترف المجتمع الدولي بالقرار ورفضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عبر القرار رقم 497 في 17 كانون الأول 1981. وتشير وثائق الأمم المتحدة إلى منطقة الجولان باسم «الجولان السوري المحتل» كما تشير إليه بهذا الاسم وسائل الإعلام العربية وبعض المنظمات الدولية الأخرى.

وقد أكد مجلس الأمن في قراره أنّ الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول بموجب ميثاق الأمم المتحدة واعتبر قرار «إسرائيل» ملغياً وباطلاً ومن دون فعالية قانونية على الصعيد الدولي، وطالبها باعتبارها قوة محتلة، أن تلغي قرارها فوراً. وتبلغ مساحة المنطقة التي ضمتها «إسرائيل» 1200 كلم2 من مساحة سورية بحدود 1923 البالغة 185،449 ألف كلم2 وهو ما يعادل 0.65 في المئة من مساحة سورية ولكنه يمثل 14 في المئة من مخزونها المائي قبل 4 حزيران 1967. كما أنّ الجولان مصدر ثلث مياه بحيرة طبريا التي تمثل مصدر المياه الأساسي لـ«إسرائيل» والأراضي الفلسطينية.

يطمع «الإسرائيليون» بهضبة الجولان لأنهم يرون فيها أهمية كبيرة في السيطرة عليها لما تتمتع به من موقع استراتيجي. فبمجرد الوقوف على سفح الهضبة، يستطيع الناظر تغطية الشمال الشرقي من فلسطين المحتلة، بالعين المجردة بفضل ارتفاعها النسبي. وكذلك الأمر بالنسبة إلى سورية، فالمرتفعات تكشف الأراضي السورية أيضاً حتى أطراف العاصمة دمشق. وقد أقامت «إسرائيل» محطات إنذار عسكرية في المواقع الأكثر ارتفاعاً في شمالي الهضبة لمراقبة تحركات الجيش السوري.